محاضرة بعنوان:

قضايا سياسية معاصرة

الدكتور / علي بن أحمد العيسائي

مقـــــــدمة

القضايا السياسية مرتبطة بالأوضاع الدولية و السياسية الدولية السائدة.

و موازين القوى السائد في العالم يعتمد على:

- قوة الدولة (الإقتصادية، العسكرية، السكّان، الإعلام، التكنولوجية، ...الخ)
- تحالفاتها السياسية.

الأوضاع و القضايا الدولية منذ عام 1945م:

أولاً:القطبيّة الثنائية 1945-1990

- الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفيتي.
- كما ظهرت حركة عدم الإنحياز.

مشكلاتها و قضاياها السياسية:

1. التحرر الوطني.
2. الحرب الباردة.

ثانياً: القطبيّة الأحادية 1990:

قضاياها:

1. تقليص دور الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة و كذلك دور المنظمات الإقليمية الأخرى.
2. تقليص السيادة الوطنية للدوله:

- التدخل العسكري (في الصومال، تاهييتي، يوغوسلافيا، أفغانستان 1996-1999، السودان 1996، إحتلال أفغانستان 2001، العراق 2003م).

- التدخل لدواعي إنسانية: مبدأ مسؤولية الحماية عام 2005، التدخل في ليبيا.

3. إزدواجية المعايير و الكيل بمكيالين:

- القضية الفلسطينية.
- الإنتشار النووي (إسرائيل و الهند –إيران و كوريا).

4. العولمة السياسية و أهم ملامحها التناقض ما بين:

- الإندماجات السياسيه الكبرى:(الإتحاد الأوروبي، الآسيان، الإتحاد الأفريقي، النافتا، رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، دول آسيا و المحيط الهادي).
- الإنفصال و التفتت: (تيمور الشرقية، جورجيا، يوغسلافيا، كوسوفو، السودان، الباسك في أسبانيا).

ثالثاً: تقليص مرحلة القطبية الأحادية

أسبابها:

أ- العامل الإقتصادي: العولمة الإقتصادية التي ترتكز على السوق الحر و عدم تدخل الدولة في الإقتصاد و الإنفتاح الإقتصادي.

- نتائج العولمة الإقتصادية:

- ضعف سيطرة الدولة على الإقتصاد مما أدى إلى تكرار الأزمات الإقتصادية، و سيطرة طبقة صغيرة تتحكم بالإقتصاد العالمي و ظهور تناقض بين السوق الحرة و منطق الهوية الثقافية.
- انتقال الثروة من الغرب إلى الشرق.
- إتخاذ القرارات الإقتصادية على المستوى العالمي.(G مجموعة 7 – البنك الدولي – صندوق النقد الدولي).

ب – القرية الكونية:

نتيجة تقنية الإتصالات و الإعلام، هو ما كسر حاجز المكان و الزمان.

ج – مجموعة من التحديات الكبرى التي لا تستطيع أي دولة السيطرة عليها: (الإرهاب، قضايا البيئة، التلوث، التصحر، الهجرة غير الشرعية، المخدرات، الكوارث الطبيعية، الأنواء المناخية).

أهم القضايا التي رافقت هذه الفترة الإنتقالية

- الإحتجاجات على فكر السوق الحر: كالإحتجاجات في الولايات المتحدة الأمريكية احتلوا وول ستريت و الإحتجاجات في أسبانيا و اليونان و البرتغال.
- الربيع العربي.
- قضاياها السياسية بداية لنوع معين من القضايا السياسية.

رابعاً: نظام ما بعد القطبية الأحادية و تشكيل نظام عالمي جديد:

بنهاية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، بدت تلوح في الأفق و للعيان بوادر تشكل نظام عالمي جديد يبتعد عن نظام القطب الواحد.

إن النظام الآخذ بالتشكل –إن لم تتضح معالمه– لكن يمكن قراءة جملة من سماته، من أهمها:

أولاً: تداخل القوى الناعمة و هي مزيج من الدبلوماسية، و الأهمية التاريخية و الثقافية، و المساعدات الإقتصادية، مع القوة الصلبة و هي القوة الأمنية و العسكرية.

ثانياً: إن القوة العالمية تتجه نحو حالة من الا قطبية non polarity أو GO. و هنالك من يرى من بعض المفكرين أن القوة تتجه مرة أخرى إلى قطبية ثنائية جديدة (مجموعة الإثنين Group of 2) أي الولايات المتحدة الأمريكية و الصين. إلا أن هذه الثنائية الجديدة تجمعهما علاقات يغلب عليها التعاون كما تجمعهما المنافسة و الصراع.

ثالثاً: كما أن هنالك من يرى أن العالم يتجه إلى نظام هرمي من حيث التوزيع الجديد للقوى يتألف من سبع مستويات كالآتي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عالمية.
2. قوى إقليمية رئيسية: الصين، اليابان، الهند، روسيا، بريطانيا، فرنسا، البرازيل، ألمانيا.
3. الدول المنتجة للطاقة مثل دول الخليج العربي، إيران، الجزائر، ليبيا.
4. قوى إقليمية متوسطة: المكسيك، نيجيريا، جنوب أفريقيا، باكستان، كوريا الجنوبية، تايوان.
5. الدول المسؤولة: سويسرا، النرويج، سنغافورة.
6. دول المشاكل و هي 75 دولة كأفغانستان، زيمبابوي، البوسنة.
7. أطراف غير الدول: non state actors مثل المنظمات غير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات و أجهزة الإعلام العالمية و المنظمات الإرهابية و حركات التحرر الوطنية.

رابعاً: صعود قوى إقليمية مثل دول BRICS و هي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا)، و قوى إقليمية أخرى مثل (المكسيك، كوريا الجنوبية، أندونيسيا، تركيا، نيجيريا).

خامساً: إزدياد دور أطراف غير الدول في السياسة العالمية و بالذات المنظمات غير الحكومية مثل منظمات حقوق الإنسان و منظمة مراسلون بلا حدود و المنظمات البيئية.

السؤال الذي يمكن أن يُطرح، ما هي القضايا السياسية التي ستظهر في ظل السياسة الدولية الناتجة عن النظام الدولي الجديد؟

أهم القضايا السياسية في هذه الفترة و المتوقعة في المستقبل:

أن الإنتقال من عالم أحادي القطبية الذي تُهيمن عليه قوى عظمى واحده إلى عالم متعدد الأقطاب سيكون مضطرباً و مليء بالمشاكل المتعددة و الخطرة، تتمحور هذه المشاكل في الآتي:

1. **ستكون مركزه حول المناطق الجيوستراتيجية المهمة في العالم.**
2. **إزدياد دور الأطراف غير الدول.**
3. **ستنشأ مشاكل سياسية دولية تتجه إلى التحول من الحروب بين الدول إلى الحروب داخل الدول.**

يمكن ذكر نموذجين منفردين لهذه القضايا السياسية و هي:

1. إصلاح مجلس الأمن.
2. التهديدات الأمنية الجديدة و المستقبلية.

1. إصلاح مجلس الأمن:

- في ضوء التغيرات العالمية الراهنة و المستقبلية، فإن دور الامم المتحدة يتطلب القيام بإصلاحات في نظامها الأساسي.
- هناك عدة إقتراحات لتطوير عمل مجلس الامن حالياً منها:

1. ما قدمه الأمين العام السابق كوفي عنان الذي إقترح نموذجين للإصلاح لم يتم الأخذ بهما، و هما:

أ. زيادة (6) مقاعد جديدة دائمة من دون إعطاءها حق النقض (الفيتو) و (3) مقاعد غير دائمة تنتخب لمدة سنتين مقسمة بين المناطق الإقليمية الرئيسية و هي أفريقيا، و آسيا، و المحيط الهادي، و أوروبا، و الأمريكيتين.

ب. زيادة (8) مقاعد غير دائمة مدتها 4 سنوات قابلة للتجديد و مقعد غير دائم آخر لمدة سنتين غير قابل للتجديد موزعة بين تلك الأقاليم.

2. هنالك مقترحات يتم حالياً تداولها من 4 مجموعات بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 63/557 الذي حدد 5 محاور للإصلاح و هي: عدد أعضاء المجلس – فئات العضوية – حق النقض – وسائل العمل و العلاقة مع الجمعية العامة – التمثيل الإقليمي. و هذه المجموعات هي:

أ. مجموعة G4 التي تتألف من ألمانيا – البرازيل – الهند – اليابان. و التي تطلب في المجمل بالتوسعة في العضوية الدائمة و غير الدائمة مع أو بدون حق النقض و تقترح رفع عدد أعضاء المجلس إلى 25 عضو: 11 للعضوية الدائمة بزيادة 6 أعضاء جدد بالإضافة إلى 5 الحاليين و 14 للعضوية غير الدائمة بزيادة 4 أعضاء جدد.

ب. الإتحاد من أجل التوافق (UFC): التي تضم عدد من الدول أبرزها: إيطاليا – كولومبيا – المكسيك – كوريا الجنوبية – باكستان – كوستريكا و التي تقترح فئة جديدة من العضوية تنتخب بموجبها الدول إما لمدة 3 أو 5 سنوات دون إمكانية إعادة انتخابها و إما يتم الإنتخاب لمدة سنتين قابلة لإعادة الإنتخاب مرتين على أن توزع الفئات الجديدة على المجموعات الجغرافية بالتناوب بين آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي و دول غرب و شرق أوروبا على أن تكون فئات العضوية العادية لمدة سنتين محصورة على الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن مليون و هي بالتحديد 42 دولة و الدول المتوسطة التي يبلغ عدد سكانها من مليون إلى عشرة ملايين و هي 71 دولة.

ج. مجموعة 69 و من ضمنها البرازيل و الهند و دول البحر الكاريبي.
د. مجموعة s5 و هي سنغافورة و سويسرا و ليختنشتاين و كوستاريكا و الأردن.

3. بعض المقترحات المبتكرة كخطة جوزيف شوارتسبيرغ و التي تنص على إنشاء 12 مقعداً إقليميا منها 4 مقاعد لدول فردية و هي الولايات المتحدة و الصين و الهند و اليابان و 8 مقاعد تمثل مناطق جغرافية في العالم و يكون ثقل التصويت حسب المعادلة التالية ت=س+م+8.33%، حيث السين هي إجمالي عدد السكان، و الميم المساهمة في ميزانية الأمم المتحدة، أما الثابت 8.33% فيدل على القيمة المتساوية لكل منطقة إقليمية. و نتيجة لذلك تتراوح الأصوات بين 16.2% لأوروبا لتنخفض إلى 4.3% لمجموعة دول كندا و إستراليا و نيوزيلندا.

2. التهديدات الأمنية الجديدة و المستقبلية:

ما الذي يميز التهديدات الامنية الجديدة أو المستقبلية عن القديمة؟

– إنها تتجه إلى تهديدات يمكن تسميتها بالتهديدات الامن البشري.

– يترتب على ذلك – أي تكون التهديدات أمن بشري جملة من الأمور:

1. توسيع نطاق التهديدات الأمنية ليتعدى التهديدات العسكرية الخارجية ليشمل مجموعة واسعة من المخاطر و التحديات مثل:

– الكوارث الطبيعية (تسونامي، جونو، فيت، الأوبئة).

– الهجرة غير الشرعيّة (دول الخليج، أوروبا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية من المكسيك).

– الأمن الغذاء، أو أمن الطاقة، أمن المياه.

– الهجمات الإرهابية.

– القرصنة.

– المخدرات.

– الأمن المعلوماتي.

2. تزايد تأثير الأطراف الإجتماعية غير الدول في السياسات الدولية:

- الأحزاب (حزب الله، حزب الرب في أوغندا، حزب الخضر).
- المنظمات غير الحكومية: مثل حقوق الإنسان (أطباء محامون مراسلون/ بلا حدود).
- الشركات متعددة الجنسيات.
- المنظمات الدولية العابرة للحدود، خاصة منها التي تعتمد في ايدلوجيتها على التطرف الديني أو القومي أو الإثني.
- وسائل الإعلام المختلفة.
- و حتى الشركات الأمنية، مثل BLACK WATER.

3. ظهور أنماط جديدة من التهديدات الأمنية غير العنيفة:

كالإحتجاجات الإجتماعية و التعبئة الجماهيرية الواسعة سواء كانت بمطالب ديمقراطية أو عداله إجتماعية أو عدالة توزيع الثروة و التي لا تصلح لمواجهتها الطرق التقليدية، مثل: ما يطلق عليه احداث الربيع العربي.

4. الدور الكبير لوسائل الإتصال الحديثة و قنوات التواصل الإجتماعي القائمة على الإنترنت مثل: FACEBOOK و TWITTER في الأمن البشري و تأثيرها السياسي كذلك كما حدث في نشر الوثائق في موقع WIKILEAKS.

5. تحول النزاعات الوطنية (الداخلية) إلى نزاعات عابرة للحدود، مثال: ما حدث في الإحتجاجات في أسبانيا و التي انتقلت إلى عدة دول و كذلك كما هو الحال في سوريا.

و كإستنتاج سيكون التحول من التركيز الأساسي التقليدي على الأمن القومي الذي يركز على الدولة و حمايتها ضد التهديدات العسكرية الخارجية و حتى الداخلية إلى التركيز على الأمن البشري و الذي يتضمن تشكيلة و اسعة من التهديدات الموجهة للمدنيين و السكان.

شكراً لحسن إستماعكم،،،